

وَقْفَةٌ مَعَ اللِّغَةِ

د. فوزي حسن الشايب
جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

جاء في كتاب الصاحبي: "قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي". وقد علق ابن فارس على هذه المقولة قائلاً: "وهذا الكلام حريّ أن يكون صحيحاً. وما بلغنا أن أحداً ممن ادعى حفظ اللغة كلها"^(١). سقنا هذا الخبر بين يدي بحثنا تنبيهاً على هذه الحقيقة التي ربما غفل عنها بعض الباحثين. فليس في وسع أحد يقيناً - عرفاً وشرعاً وعقلاً - بالغاً من العلم ما بلغ، الإحاطة بكل ما جاء عن العرب، وإذ قد سلّمنا بهذا، فإن الحكم بتخطئة هذا الأسلوب أو ذلك الاستعمال سيكون صادراً حتماً عن استقراء ناقص للنصوص، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كل ما وصل إلينا من كلام العرب لا يمثل إلا نسبة ضئيلة بشهادة "أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر"^(٢) أبي عمرو بن العلاء في قولته المشهورة: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافرّاً لجاءكم علم وشعر كثير"^(٣) - يتبين لنا مدى جرأة بعضهم على اللغة حين يتسرعون في إطلاق الأحكام على بعض الاستعمالات بناء على أسس معيارية لا وصفية، مما

١- الصاحبي ص ٢٦.

٢- بغية الوعاة ٢/٢٣١.

٣- الخصائص ١/٣٨٦.

يجعلهم دعاة تعسير لا تيسير، ويجعل أحكامهم أشبه شيء بمعاول هدم لا بناء، ولذا فإننا نشارك الدكتور أحمد مختار عمر في رأيه حيث قال^(٤) وما أحسن ما قال: "إن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب، لأن الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة وهذا يستلزم الاستقراء التام، وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان".

وكل من يتصفح الكتب التي تعني بالأخطاء الشائعة يجد الكثير من مظاهر الجور على اللغة، والتي تتمثل في حرمان كثير من المفردات حق الحياة من جهة، وإضفاء صفة الشرعية على بعض الاستعمالات اللقطة المتلغفة بدثار الهجنة من جهة أخرى. وسنعرض فيما يلي أمثلة رمزية لهذه وتلك.

أولاً: تكرير "بين" في مثل: جمعت بين زيد وبين عمرو.

"بين" ظرف مكان، وهو "موضع للتوسط إما بين اثنين منفصلين نحو: المال بين زيد وعمرو، وإما بين اثنين مجتمعين في لفظة نحو: المال بين الرجلين، وإما بين جماعة مفرقة نحو: المال بين زيد وعمرو وبكر، وإما بين جماعة مجتمعة في لفظة نحو: المال بين الرجال أو بين القوم"^(٥). هذا هو الأصل في استعمال الظرف "بين"؛ أي إنه لا يضاف إلا إلى ما يدل على غير واحد من الأسماء، أو إلى واحد عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف^(٦). وعلى هذا الأساس بنى الأستاذ محمد العدناني^(٧) والدكتور أحمد مختار عمر^(٨) حكمهما

٤- العربية الصحيحة ص ١٢٩.

٥- خزنة الأدب ٨/١١.

٦- لسان العرب ٢١٢/١٦.

٧- معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٦.

٨- العربية الصحيحة ص ١٦١.

في تخطئة تكرير الظرف "بين"، نظراً لأنه لا معنى لوجودها ولا فائدة في تكريرها، فالتكرير إذا عيَّ "تكره البلاغة ولا يسيغه الذوق"^(٩). ولكن على الرغم من أن تكرير "بين" مرغوب عنه نحويّاً، فإن العرب قد كررتها، ولم يروا بأساً في ذلك، فاللغة أعم وأوسع من قواعد النحو وتقنياته. وقد ذكر الأستاذ العدناني نفسه أربعة شواهد شعرية لعنترة وذو الرمة وعدي بن زيد وأعشى همدان^(١٠). ولا ندري لم فاته بيت ذي الرمة المشهور:

أيّا ظبيّة الوعساء بين جلاجل

وبين النقا أنت أم أم سالم^(١١)

وقال كعب بن مالك:

فليأت مأسدة تسن سـيوفها

بين المذاذ وبين جزع الخندق^(١٢)

ومعروف تماماً أن هؤلاء الشعراء كلهم ممن يحتج بشعره، فهل كان هؤلاء وغيرهم ممن سنذكر لاحقاً لا يحسنون استعمال اللغة ولا يدورن ما دلالات الكلم؟ لا شك في أنهم أحسن منا استعمالاً لها، وأدرى منا بأسرارها. ونقول: إن تكرير

٩- معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٦.

١٠- المرجع السابق نفس الصفحة.

١١- الخصائص ٢/٤٥٨.

١٢- السيرة ٢/٢٦١.

"بين" في كلام العرب إنما يمثل في الحقيقة فرق ما بين النظرية والتطبيق؛ فرق ما بين النظم والأعراف اللغوية وبين استعمال اللغة الحي على ألسنة الناس، إن اللغة في تطور مستمر في مفرداتها وأساليبها، وتكرير "بين" إنما يمثل تطوراً في الاستعمال اللغوي توكيداً أو تقوية لمعنى الوسطية وتحقيقها لها. وإذا كان بعض اللغويين قد أعطى نفسه الحق في مقاضاة العرب وإصدار الأحكام على كلامهم، فإننا نقول لهم لقد نص المحققون على أن "ما ثبت عن العرب لا سبيل إلى رده"^(١٣). وإذا ثبت تكرير "بين" فلا مانع من قبول ذلك، لأننا إنما نحكي العرب في طريقة نطقهم واستعمالاتهم اللغة، والشعر هو سبيل مهم من جملة السبل لتعرف ذلك، والوقوف عليه، فقد اعتاد اللغويون الرجوع إليه حتى لتجلية ما اشتبه عليهم من القرآن الكريم، ففي الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس: "إذا اشتبه عليكم شيء من القرآن فاطلبوه في الشعر"^(١٤). وهذا وإن كان يتعلق بتجلية المعاني، إلا أن الشعر يعتمد عليه أيضاً في الألفاظ والأساليب، فقواعد النحو قد وضعت في أكثرها بناء على لغة الشعر. ولا ينبغي لنا أن نجعل الضرورة الشعرية مشجبةً نعلق به كل ما لا يروق لنا من أساليبهم واستعمالاتهم، ولا سيما أن صاحب الخزانة قد نص أن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائر غلظه في المعاني^(١٥). وما دام الأمر كذلك فلا بد من القبول والتسليم بما جاء عنهم، وأن لا نأخذ في التأويل والتوجيه ما لم تدعنا إلى ذلك ضرورة ملحة، إذا لا اجتهاد مع وجود النص كما يقال، هذا ونقول أيضاً "وليس اللغة كلها تؤخذ بالقياس"^(١٦).

١٣- تذكرة النحاة ص ٣٤٥.

١٤- مجالس ثعلب ١/٣١٧.

١٥- خزانة الأدب ٤/١٣٤.

١٦- تذكرة النحاة ص ٤٥٨.

ثم إذا لم تكن الشواهد الشعرية التي استشهد بها الأستاذ العدناني بالإضافة إلى هذا الذي ذكرناه - كافية ومقنعة، فإن في جري هذا الاستعمال على لسان أفصح من نطق بالضاد، ولسان أصحابه رضوان الله عليهم لخير مسوغ له، جاء في صحيح البخاري قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده..."^(١٧)، وعن أبي سفيان قال: سمعت جابراً يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة"^(١٨)، وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:^(١٩) "ما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم...". ومن كلام أبي جمره رضي الله عنه:^(٢٠) "كنت أترجم بين يدي ابن عباس وبين الناس". ومن كلام علي كرم الله وجهه: "وما بين أحدكم وبين الجنة أو النار إلا الموت أن ينزل به"^(٢١)، وقوله أيضاً: "فحيل بين أحدهم وبين منطقه"^(٢٢) وقوله: "... فأوعز إليه ألا يحول بين ناقة وبين فصيلها"^(٢٣)، وقوله: "... وساعة يخلي بين نفسه وبين لذتها"^(٢٤) .

ثم هذا هو سيبويه، أبو النحو وإمام العربية الذي استهل كتابه الخالد بقوله: "هذا علم ما الكلم من العربية" يقول:^(٢٥) "واعلم أن 'إذن' إذا كانت بين الفعل

١٧- صحيح البخاري ٤/٥.

١٨- صحيح مسلم ٤٩/١.

١٩- صحيح البخاري ١٨٢/٦.

٢٠- صحيح مسلم ٢٧/١.

٢١- نهج البلاغة ١١٠/١.

٢٢- السابق ٢١٢/١.

٢٣- السابق ٢٥/٣.

٢٤- السابق ٩٣/٤.

٢٥- الكتاب ١٨/٣.

وبين شيء الفعل معتمداً عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة". ويقول أيضاً^(٢٦):
 "وليس بين كنت سرت وبين سرت مرة في الزمان من ...". وها هو الأخفش الذي
 قدمه الفراء على أهل زمانه، ووصفه ثعلب بأنه كان أوسع الناس علماً^(٢٧)، لا
 يجد غضاضة هو الآخر في تكرير "بين" وذلك حيث يقول:^(٢٨) "ففرق بين هذه
 الواو وبين واو العطف". ثم هذا المبرد يقول:^(٢٩) "وإنما تفصل بالنون بين القسم
 وبين هذه الأخبار". وهذا ابن السراج الذي قيل بشأنه: "ما زال النحو مجنوناً حتى
 عقله ابن السراج بأصوله"^(٣٠) يقول: "... لا فرق بين إضافة بغير "من" وبين
 إضافة "بمن"^(٣١). ومن كلامه أيضاً: "والفرق بين الحال وبين الصفة"^(٣٢). وجاء
 في مجالس العلماء للزجاجي:^(٣٣) "جمع بلال بن أبي بردة بين ذي الرمة وبين
 رؤية بن العجاج". ومن كلام ابن جنى: "وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في
 هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة"^(٣٤). ثم هذا عبدالقاهر الجرجاني يقول هو الآخر: "ولا
 تعلق بين طول القامة وبين الشعر"^(٣٥). وانظر في مفتاح العلوم للسكاكي
 ص ٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧، وشرح الكافية للرضي، ٣٧٩/٢، و
 ٤٧٩/٤، وأخيراً فهذا صاحب معجم لسان العرب اللغوي الكبير ابن منظور

٢٦- الكتاب ٢١/٣.

٢٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٩/٢-٤٠.

٢٨- إعراب القرآن/ النحاس ١٧٧/٤.

٢٩- المقتضب ٣٣٣/٢.

٣٠- معجم الأديباء ١٩٨/١٨.

٣١- الأصول في النحو ٥٤/١.

٣٢- السابق ٢١٤/١.

٣٣- مجالس العلماء ص ١٢٣.

٣٤- الخصائص ٣٥٦/٢.

٣٥- دلائل الإعجاز ص ١٥١.

يقول: (٣٦) "... وكما يقولون همزة بين بين أي أنهما همزة بين الهمزة وبين حرف اللين"، وقوله في موضع آخر: "... لأنه لا قرابة بين الرجل وبين إمامه" (٣٧)، ومن كلام أبي حيان: "هذا ملخص مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بين ولاد" (٣٨). هذه مجرد أمثلة رمزية، ومن ينقب في كتب التراث يقف على أمثلة كثيرة جداً على ظاهرة تكرير "بين" مما يدل على أن التكرير شائع ومقبول في الاستعمال قديماً وحديثاً، وإذاً فلا معنى للحجر عليه واستبعاده، فلا شيء يتنافى مع العلم أكثر من الثبوت والتحجر.

ثانياً: الصفة المؤكدة مثل: له بيتان اثنان (٣٩)

يخطئ الأستاذ العدناني مثل هذا القول، لأن البيتين لا يكونان غير اثنين، فلا معنى للمجيء بكلمة اثنين، (هكذا)! والحقيقة أن إنكار مثل هذا الأسلوب ليعد من العجب العجاب، ألم يقرأ الأستاذ الكريم قوله تعالى: "وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين، إنما هو إله واحد" أو قوله تعالى: "فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة" أو قوله تعالى: "إنما هو إله واحد" وآيات أخرى كثيرة، وماذا يقول عن قول العرب: "أمس الدابر لا يعود؟" وهل يكون الأمس إلا دابراً، وقولهم أيضاً: "الميت العابر"، وهل يكون الميت إلا عابراً؟ كيف يخطئ الناس إذاً في قولهم: له بيتان اثنان؟ وعلى فرض أن القائل أو المتكلم لا يعرف الوظيفة النحوية لكلمة "اثنين" حقاً، فإنه ينبغي للغوي قبولها على أساس أنها تصنف صفة مؤكدة في التحليل اللغوي.

٣٦- لسان العرب ١٦/٢١٤.

٣٧- السابق ١٥/١٩.

٣٨- تذكرة النحاة ص ١٧٢، ٥٧٩.

٣٩- معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٣.

ثالثاً: بمثابة الأخ:

يخطئ كل من الأستاذ عباس أبو السعود^(٤٠)، والأستاذ محمد العدناني^(٤١) هذا الأسلوب، والصواب كما يرى العدناني هو "كالأخ"، ولعل الأصح هو "بمنزلة الأخ"، ولكن نحن لا نختلف في أن "كالأخ" أفضل من "بمثابة الأخ" إلا أننا لا نرى بأساً في استعمالها نظراً لشبوح ذلك في كتب اللغويين والنحاة، فلو نظرنا على سبيل المثال في باب واحد من أبواب دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني كباب التقديم والتأخير لوجدنا أنه يستعمل هذا الأسلوب نحو عشر مرات في خمس صفحات متتالية فقط^(٤٢)، هذا في باب واحد في جزء منه فقط فما بالك بأبواب الكتاب كلها؟ كما أنني وجدت ابن الحاجب يستعمل هذا الأسلوب في أحد كتبه إحدى عشرة مرة^(٤٣)، ويشيع هذا الأسلوب كثيراً أيضاً لدى ابن خلدون^(٤٤) وغيره^(٤٥).

رابعاً: "سيما"

يخطئ الدكتور أحمد مختار عمر تجريد "سيما" من الواو و"لا"^(٤٦) وهو بذلك يتمسك بما نص عليه ثعلب من أن استعمال هذا الأسلوب على خلاف ما جاء في قول امرئ القيس، ولا سيما يوم بدارة جلجل، خطأ^(٤٧).

٤٠- أزهير الفصحى ص ٧٦.

٤١- معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٣.

٤٢- انظر الصفحات ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢.

٤٣- انظر الأمالي النحوية ج ٢ ص ٦٨، ٧٥، ١٠١، ١٢٨، ١٣٢، ج ٣ ص ١٠٠، ١٠٢، ج ٤

ص ٤٠، ٤٢، ١٠٩، ١٣٤.

٤٤- انظر المقدمة ص ٤٢٢، ٧٥٤، ٧٦٢، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٧٥، ١١٢١.

٤٥- انظر البحر المحيط لأبي حيان ١/١٦٨، وانظر نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٢٩، ٣٤٦.

٤٦- العربية الصحيحة ص ١٦٠.

٤٧- انظر مغني اللبيب ١/١٤٩.

ونقول إذا كان ثعلب قد أنكر تجريد "سيما" من الواو و"لا" فإن من النحاة من أجاز ذلك نظراً لكثرة استعمالها، "وإذا كثر الشيء احتاجوا فيه من التصرف ما لم يحتاجوا فيما قل" (٤٨) فكثرة الاستعمال هي مظنة التغيير والتحويل في أشكال الكلم وفي معانيها أيضاً. قال سيبويه: (٤٩) "وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه". وقال ابن يعيش: (٥٠) "الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها" فكثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغها على حد سواء. وعليه، فإن سقوط الواو و"لا" من "ولا سيما" يعد في الحقيقة تطوراً لحق بها بسبب كثرة استعمالها. ويجب علينا أن نتقبل حقائق التغيير اللغوي التي تقول: إن اللغة يصيبها التغيير في الصوت والنحو والمفردات" (٥١) ولهذا فقد أجاز الرضي استعمالها بدونهما. قال في شرح الكافية: (٥٢) "وُصِرْفَ في هذه اللفظة" تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقل: "سيما" بحذف "لا" و"لا سيما" بتخفيف الياء مع وجود "لا" وحذفها". فمما جاء مخففاً مع حذف الواو قوله:

فِـهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَا سِيْمَا

عقد وفاء به من أعظم القرب (٥٣)

وقد حكى الجوهري "جاء في القوم لا سيما أخوك" (٥٤). وبالنسبة للغويين، فإننا نجد ابن جني نادراً ما يستعمل "الواو" مع لا سيما، فمن يتصفح كتاب "سر

٤٨- الأمالي النحوية ١٦٣/٤.

٤٩- الكتاب ١١١/٤.

٥٠- انظر الأشباه والنظائر ٣٠٦/٢.

٥١- التعريف بعلم اللغة ص ٦٢.

٥٢- ١٣٦/٢.

٥٣- مغني اللبيب ١٤٩/١.

٥٤- الصحاح ٢٣٨٧/٦ عمود ٢.

صناعة الإعراب" أو الخصائص يجده لا يكاد يثبت الواو^(٥٥)، ونجد ذلك عند السهيلي أيضاً^(٥٦). وقد جاءت في الاستعمال بدون الواو و"لا" معاً. فقد ذكر السيوطي لأحدهم:

سيما من حالت الأحراس من دون مناه^(٥٧)

ومما يعزز استعمالها بدون الواو ولا، استعمال كبار الكتاب لها كأبي حيان التوحيدي، جاء في الإمتاع والمؤانسة قوله:^(٥٨) "ورجعنا إلى الحديث فإنه مشهي، سيما إذا كان من خطرت العقل" واستعملها ابن خلدون كذلك في مقدمته حيث قال:^(٥٩) "فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة".

خامساً: الأنانية، أناني

أجاز الأستاذ العدناني لفظ "الأنانية" بالتشديد^(٦٠) وكذلك لم ير الدكتور أحمد مختار عمر بأساً في استعمالها^(٦١) ونحن لا نرى ذلك، ونؤثر عليها لفظ "الأثرة"، وذلك لأنه لم يرد بها سماع عن العرب، فضلاً عن أن النسب إلى الضمير "أنا" خارج عن القياس، فالنسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب قياسياً ولا شذوذاً، وأما توجيه الدكتور أحمد مختار عمر

٥٥- انظر في سر صناعة الإعراب ١/٥١، ٧١، ٧٢، ١١٤، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٧٢، ٨٢٠/٢. وانظر

الخصائص ١/٢٢٧، ٢/١٨٧، ٣/١٩٣.

٥٦- انظر نتائج الفكر ص ٤٠، ٥٥، ١٥٤، ٢٠٧، ٤٠٧، ٤١٧. وانظر شرح المفصل ١/٧٣، ومقدمة ابن خلدون ٧١٣.

٥٧- همع الهوامع ٣/٢٩٤.

٥٨- الإمتاع والمؤانسة ١/٢٢.

٥٩- مقدمة ابن خلدون ص ٧١.

٦٠- معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٩.

٦١- العربية الصحيحة ص ١٣١.

لها فمردود لأمرين: أما الأمر الأول فلأن الزيادة - زيادة النون - عملية تصرف. والضمائر كلها لا تقبل التصرف. فلا يتصرف فيها بالزيادة ولا بالحذف. وأما الأمر الثاني: فهو أنه حمل زيادة النون على الضمير هنا على قولهم: لحياني ورقباني وتحتاني وفوقاني، وهذا لا يجوز أيضاً لأن هذه الألفاظ التي قاس عليها زيادة النون في "الأنايية" تعد من شواذ النسب^(٦٢)، والشاذ حكمه أنه يحفظ ولا يقاس عليه. ولهذا فإن "الأنايية" تعد بدعة لغوية مردودة، قال علي بن بابي القسطنطيني^(٦٣): "ومن اختراعاتهم الفاسدة لفظ "الأنايية" فإنه لا أصل له في كلام العرب".

سادساً: ساهم وتساهم

أجاز الأستاذ عباس أبو السعود استعمال الفعل "ساهم" و"تساهم" بمعنى المشاركة^(٦٤). ولقد حذا حذوه الدكتور أحمد مختار عمر^(٦٥). ونقول إن كلاً من "ساهم وتساهم" إنما تعني قارع وتقارع كما جاء في القرآن الكريم: "فساهم فكان من المدحضين"^(٦٦) أي قارع أهل السفينة فقرع. فلا يكونان بمعنى المشاركة. هذا وقد استند الأستاذ أبو السعود في تقرير حكمه إلى بعض الأدلة: منها قول الحكم الخصري:

تساهم ثوباهما ففبي الدرع رادة

وفي المرط لقاوان ردفهما عبل

٦٢- انظر مثلاً: شرح الشافية ٨٤/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣٢٢/٢.

٦٣- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص ٢١.

٦٤- أزاهير الفصحى ص ٧٤.

٦٥- العربية الصحيحة ص ١٤٣.

٦٦- سورة الصافات آية ١٤١.

ومما اعتمد عليه أيضاً قول ابن منظور في مقدمة معجمه: "فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك"^(٦٧) ثم استدلت بأدلة أخرى ليست في الواقع شيئاً ذا أهمية.

ونقول أن حجتى الأستاذ أبي السعود هاتين داخضتان كلتاهما. ونبدأ بحجته الأخيرة، أي بعبارة ابن منظور، وبمجرد إلقاء نظرة سريعة على هذه الجملة: "الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك" يتضح لنا تماماً أن ما استخلصه وفهمه الأستاذ الكريم من هذه العبارة فاسد، وذلك أن الادعاء بأن "لا يساهم" هنا بمعنى "لا يشارك" سيجعل تركيب الجملة فاسداً، لا يليق بالرجل العادي أن يقبله، بله لغوي عظيم كابن منظور، ذلك "أن مبنى كلام العرب على الفائدة، فحيث حصلت كان التركيب صحيحاً، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم"^(٦٨)، وفساد هذا التركيب على أساس هذا التفسير مبني على عطف الشيء على نفسه، ومعروف بداهة "أن العطف يقتضي المغايرة، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد من المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة"^(٦٩)، فلو قلنا مع الأستاذ أبي السعود إن معنى "لا يساهم" في هذه الجملة "لا يشارك" لكانت الجملة على النحو التالي: "... الذي لا يشارك في سعة فضله ولا يشارك" فيكون ابن منظور قد عطف الشيء على نفسه، فهل يعقل أن يكون هذا هو قصد ابن منظور؟ لو أن الأستاذ الكريم تأمل الجملة قليلاً لأيقن أنه يستحيل هذا المعنى، ولما زعم بالتالي ما زعم، ولأيقن أن "تساهم" هنا لم تخرج عن معناها الأصلي أي لا يقارع بمعنى لا ينازع في سعة فضله.

٦٧- لسان العرب ٣/١.

٦٨- الأشباه والنظائر ١٨٩/٧.

٦٩- المرجع السابق ١٨٨/٧.

ثم لو كان من معاني "تساهم وساهم" المشاركة والمقاسمة أما كان الأجدر بآبن منظور أن يشير إلى هذا في مادة "سهم"؟ ألم يسأل الأستاذ الكريم نفسه لمَ لم يثبت آبن منظور هذا المعنى لـ"سأهم وتساهم" في المكان الطبيعي لهذه المادة؟

ونأتي الآن إلى بيت الحكم الخصري وهو: تسأهم ثوبأها ...، ونقول: إن أول من فسر "تساهم" بمعنى تقاسم أو تشارك هو الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ) شارح ديوان الحماسة. فقد آاء في ديوان الحماسة بيتان للحكم الخصري هما:

تسأهم ثوبأها فففي الدرر رأة

وففي المرط لقأوان ردفهما عبل

فوالله لا أدري أزيدت ملاحاة

وحسناً على النسوان أم ليس لي عقل (٧٠)

ثم شرح التبريزي هذين البيتين فقال بالنسبة للأول منهما: التسأهم: التقاسم ... والمعنى أن آسم هذه المرأة انقسم بين درعها وإزارها (٧١). ثم آاء الزمخشري (٥٣٨هـ) فأخذ بقول التبريزي، وقال: "... وتسأهموا الشيء: تقاسموه (٧٢) ..." ثم استشهد ببيت الحكم الخصري السابق. فالزمخشري متبع إذاً لا مبتدع. وقد فسر الكلمة على أساس تفسير الخطيب التبريزي. ولكن لغوياً كبيراً هو آبن منظور (٧١١هـ) قد نصّ على أن "تساهم" في البيت تعني: تقارع، ولا نريد هنا أن نفاضل

٧٠- شرح ديوان الحماسة ١١٢/٢.

٧١- نفس المرجع ونفس الصفحة.

٧٢- أساس البلاغة ص ٢٢٣ مادة "سهم".

بين ابن منظور كلغوي وبين الزمخشري، ولكن نضع المسألة بين يدي القارئ الكريم ليقرر ما إذا كان أساس البلاغة هو الأهم أم لسان العرب، وبالنسبة لي شخصياً فإنه ليس ثمة نسبة للمقابلة أو الموازنة بين هذين المعجمين. فلسان العرب هو الأشهر والأوثق والأخلق بالأخذ عنه إذا ما تضاربت الآراء، وعليه فإذا ما أفتى كل من أساس البلاغة ولسان العرب في قضية واحدة بحكمين مختلفين، فلا شك في أن حكم لسان العرب هو الأولى بالقبول، ذلك لأنه يمثل الصفة لخمسة من أهم المعاجم العربية^(٧٣). لقد نص الزمخشري على أن "تساهم" بمعنى تقاسم، ونص ابن منظور مرتين على أن "تساهم" في البيت المذكور تعني "تقارع". ولقد بنى الأستاذ أبو السعود حكمه - في اعتقادي - على أساس أن اللسان قد أغفل هذا البيت، ولو علم أنه قد ذُكر في اللسان مرتين، وأنه قد نُصّ في كل مرة على أن المعنى "تقارع" لما زعم ما زعم، لقد ذكر ابن منظور بيت الحكم الخضري مرتين، مرة تحت مادة "لفف" - ومع أن البيت قد استشهد به على أساس كلمة "لفاوان" إلا أنه حرص على تفسير معنى "تساهم" - فقال: "قوله تساهم: أي تقارع"^(٧٤) - واستشهد به مرة أخرى تحت مادة "مرط" وكرر نفس العبارة أي "قوله تساهم: أي تقارع"^(٧٥). ما دلالة صنيعة هذا؟ لم حرص على تفسير كلمة من المفروض أنه لا يعنيه من أمرها شيء، نظراً لأنها لم تقع في مادتها؟ فكان المتوقع منه أن لا يعرض لها لأنه إنما يفسر ما يقع تحت مادة "لفف" وما يقع تحت مادة "مرط" فحسب، ولكننا وجدناه قد حرص على تجلية معنى "تساهم" في البيت مرتين على الرغم من أن هذه الكلمة واقعة خارج نطاق دائرتها رداً منه - وأكد أجزم بذلك -

٧٣- هي تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده والصحاح للجوهري والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ثم حواشي الصحاح لابن بري، قال ابن منظور: "فليعتد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة"، لسان العرب ١/٣-٤.

٧٤- لسان العرب ٩/٢٧٨.

٧٥- المرجع السابق ١١/٢٣٠.

على ما توهمه التبريزي، وتابعه عليه الزمخشري. وإذ قد عرفنا أن تفسير "تساهم" في بيت الحكم الخضري بـ"تقاسم" أو "تشارك" إنما كان من قبل التبريزي، والتبريزي - على أية حال - أديب، فإننا نجد أنفسنا أمام وجهتي نظر مختلفتين بصدده هذه الكلمة، بيد أنه إذا ما تردد الأمر في المسائل اللغوية بين فتوى أديب ولغوي، فلا شك في أن فتوى اللغوي هي الصحيحة؛ لأن اللغويين أقدر من الأدباء على تحديد المعاني الدقيقة للمفردات.

سابعاً: كافة الناس، والكافة:

نص النحويون على أن "كافة" لا تستعمل إلا حالاً، فلا تدخل عليها، "ال" ولا تضاف ولا تجر. فحول قوله تعالى: "وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة"^(٧٦)، قال الفراء^(٧٧): "يقول: جميعاً. والكافة لا تكون مذكرة ولا مجموعة على عدد الرجال فتقول كافين أو كافات للنسوة ولكنها "كافة" بالهاء والتوحيد في كل جهة، لأنها وإن كانت على لفظ "فاعلة" فإنها في مذهب مصدر، مثل: الخاصة، والعاقبة والعافية. ولذلك لم تدخل فيها العرب الألف واللام لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر. وهي في مذهب قولك: قاموا معاً وقاموا جميعاً، ألا ترى أن الألف واللام قد رفضت في قولك: قاموا معاً وقاموا جميعاً، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم، إذا كانت في ذلك المعنى. فإن قلت: فإن العرب قد تدخل الألف واللام في الجميع فينبغي لها أن تدخل في "كافة" وما أشبهها، قلت: لأن الجميع على مذهبين: أحدهما مصدر، والآخر اسم، فهو الذي شبه عليك. فإذا أردت الجميع الذي في معنى الاسم جمعته وأدخلت فيه الألف واللام، مثل قوله: "وإننا لجميع حاذرون" وقوله: "سيهزم الجمع ويولون الدبر". وأما الذي في معنى معاً

٧٦- سورة براءة آية ٣٦.

٧٧- معاني القرآن/ الفراء ١/٤٣٦.

وكافة فقوك للرجلين: قاما جميعاً، وللقوم: قاموا جميعاً، وللنساء قمن جميعاً، فهذا في معنى كل وأجمعين فلا تُدْخِلُهُ ألفاً ولا ما كما لم تدخل في أجمعين". وأفتى بذلك ابن يعيش أيضاً فبصدد تعليقه على عبارة الزمخشري "محيط بكافة الأبواب" قال: (٧٨) "وقوله: بكافة الأبواب شاذ من وجهين: أحدهما أن "كافة" لا تستعمل إلا حالاً، وههنا قد خفضها بالباء. على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحري، وقد عيب عليهما ذلك، والذين استعملوه لجئوا إلى القياس. والاستعمال ما ذكرناه. والوجه الثاني: أنه استعمله في غير الأناسي. والكافة الجماعة من الناس". وقد شدد الرضي النكير على من يستخدم "كافة" في غير الحال فقال: (٧٩) "وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: كافة وقاطبة، ولا تضافان. وتقع "كافة"، في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه". ولعله يقصد بذلك الزمخشري. وقد نص على ذلك أيضاً أبو حيان شيخ متأخري النحاة فقال (٨٠): "وكافة" مما لزم انتصابه على الحال نحو: قاطبة، فأخرجها عن النصب حالاً لحن". وحذا حذو القدماء بعض لغويي العصر الحديث كالأستاذ عباس أبو السعود (٨١)، وصاحب دقائق العربية، الأمير أمين آل ناصر الدين (٨٢) وكنا قد تأثرنا بهذا الذي قاله هؤلاء العلماء الأجلاء، فأنكرنا بالتالي على الأستاذ محمد العدناني إجازته استعمال كلمة "كافة" مضافة ومعرفة "بأل" (٨٣). ولكننا نعود فنقول إن ما ذهب إليه الأستاذ العدناني هو الصواب، ذلك أنها قد جاءت مضافة في كلام العرب، والدليل على ذلك ما ساقه الأستاذ من كلام عمر

٧٨- شرح المفصل ١٧/١.

٧٩- شرح الكافية ٥٢/٢.

٨٠- البحر المحيط ١٠٩/٢.

٨١- أزهير الفصحى ص ١٣٤.

٨٢- دقائق العربية ص ١٢٤.

٨٣- معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٨.

ابن الخطاب رضي الله عنه ". على كافة المسلمين"، وفي رواية أخرى "على كافة بيت مال المسلمين".^(٨٤) وإلى جانب هذا الشاهد فهناك شاهد آخر ممن يحتج بكلامه، فقدوري عن سلمى أم الخير أم أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنها قالت لابنها أبي بكر: "ما بلغك ما حدث من صديقك محمد؟ زعم أنه نبي نبأه الله وأرسله إلى قومه وكافة الخلق"^(٨٥) ولم يجد كبار الكتاب واللغويين والنحاة بأساً في استعمالها "بال" ومضافة ومجرورة. فالباقلاني استعملها مجرورة و"بال"، قال في إعجاز القرآن:^(٨٦) "فإذا كان يظهر وجه الإعجاز فيها للكافة". وقال أبو حيان التوحيدي:^(٨٧) "فصار بذلك بذلة لكافة الناطقين من الخاصة والعامة"، قال ابني جني:^(٨٨) "لوضوحه عند الكافة"، ومن كلامه أيضاً: ". فنحو ما ذهب إليه الكافة"^(٨٩)، ومنه قوله: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً"^(٩٠) وقوله: ". على إجماع الكافة عليه"^(٩١) وقوله: "ومخالفتها لما عليه الكافة"^(٩٢). وقد جاء في كلام عبدالقاهر الجرجاني: "... ويدخل على كافتهم"^(٩٣). وقوله: "وحكماً أطبق عليه الكافة"^(٩٤) ومن كلام السهيلي: "واعتماد

٨٤- شرح المفصل ١٧/١ الهامش رقم ١.

٨٥- انظر وفيات الأعيان ٦٦/٣.

٨٦- إعجاز القرآن ص ٤٧.

٨٧- الإمتاع والمؤانسة ١٣٦/٢.

٨٨- الخصائص ٢٤٣/١.

٨٩- السابق ٢٢٠/٣.

٩٠- سر صناعة الإعراب ٤١/١.

٩١- السابق ٤٠١/١.

٩٢- السابق ٥٩٦/٢.

٩٣- دلائل الإعجاز ٥٨٦.

٩٤- السابق ٥٩٥.

كافة الموحدين" (٩٥)، ومن كلام ابن عصفور: (٩٦) "وأما بعض النحويين وكافة القراء" وكذلك استعمال صاحب اللسان لها (٩٧)، وابن خلدون الذي أكثر من إلحاق "ال" بها حتى لا تكاد تخلو عنده منها (٩٨). وبناء على مجيئها في كلام من يحتج به، وفي كلام كبار الكتاب واللغويين غير حال، فإننا نؤيد رأي الأستاذ العدناني ونقول أنها تأتي معرفة "بال" ومضافة ومجرورة، ولكن الأكثر والأفصح هو استعمالها حالاً، كما جاءت في القرآن الكريم في غير موضع.

ثامناً: الرجال يعفون، والنساء يعفون

آثرت قبل أن آتي إلى القضية الرئيسية في هذا البحث ألا وهي النسب إلى "رئيس" بالياء المشددة أن أتكلم على قضية صرفية، قد أخطأ القدماء في رصدها، وما كنت أود أن أقحم قضية صرفية في بحثي هذا لولا أن هذه القضية لم يقتصر الخطأ في رصدها على القدماء وحدهم، بل شاركهم في هذا الرصد الخاطئ بعض الباحثين المحدثين المعروفين والذين لهم إسهام طيب في مجال الدراسات اللغوية الحديثة.

فقد ذهب القدماء إلى أن هناك فرقاً بين قولنا "الرجال يعفون" و"النساء يعفون"، وأن الفعل في الجملة الأولى محذوف اللام ووزنه "يعفون" في حين أن لامه باقية في الجملة الثانية ووزن الفعل بالتالي "يَفْعُلْنَ" (٩٩). وهذا خطأ أوقعهم فيه الخلط

٩٥- نتائج الفكر ٤٢.

٩٦- الممتع في التصريف ٤٥٣/٢.

٩٧- اللسان ٢١٦/١١، ١٨٥/٢٠.

٩٨- انظر المقدمة ص ١٤٦، ٢٧٩، ٣٣٧، ٣٣٨ (وقد استعملت في هذه الصفحة خمس

مرات بـ"ال")، ٣٤٠.

٩٩- انظر على سبيل المثال: نزهة الطرف في علم الصرف ص ٤١، وانظر الأمالي الشجرية

ج ٣٧٦/١، وانظر شرح شذور الذهب ص ٦١.

بين الضمة الطويلة والواو في "النساء يعفون" فظنوا أن كل ما حصل على الفعل بعد دخول نون النسوة هي سقوط الحركة ثم بقيت الواو، لام الكلمة، على حالها. ولكن إذا كنا نجد للقدماء عذراً في هذا الخلط، فإننا لا نجد عذراً البتة للغوي حديث يشاركونهم في هذا الاعتقاد الخاطئ، نظراً للتطور الكبير الذي حققته اللغويات في هذا العصر ولا سيما الدراسات الصوتية. ولذا نقول بأن الدكتور أحمد مختار عمر قد جانب الصواب حين قال: "وهنا التنبيه إلى أن الواو في "يشكون" هي لام الفعل والنون هي الفاعل" (١٠٠).

والصحيح أنه ليس ثمة فرق البتة بين قولنا: "الرجال يعفون" و"النساء يعفون" فوزن الفعل في كلتا الحالتين "يفعون" واللام محذوفة، وبيان ذلك على النحو التالي: بإسناد الناقد الواوي إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) يصبح الفعل يعفون $Ya^6 fuw\bar{u}na$ بوزن "يفعلون" وبإسناده إلى نون النسوة يصبح - بعد إسكان اللام - يَعْفُون $Ya^6 fuwna$ بوزن "يَفْعُلْنَ"، غير أنه بإسناد الفعل إلى هذين الضميرين تشكلت مزدوجات صوتية مرفوضة عربياً هي المزدوج الصاعد "Wū في يعفوون $Ya^6 fu w\bar{u} na$ والمزدوج الهابط "uw" في يَعْفُون: $Ya^6 fuwna$ وإنما كانت مرفوضة لأنها عبارة عن تتابع أصوات متجانسة، فتعمد العربية بشكل آلي إلى المخالفة بين عنصري المزدوج في كل حالة عن طريق حذف الصامت الذي هو "الواو" لام الفعل، ويسقط لام الفعل من "يعفوون" يصبح الفعل "يعفون". مما تجدر الإشارة إليه هنا أن اللام قد حذفت ولم يعوض عنها بشيء نظراً لأن الحركة التي تليها حركة طويلة، والطويل مهما مَدَّ يبقى طويلاً. وتحضرنا في هذا المقام قصة أبي إسحاق الزجاج عندما نازعه خصم يوماً في جواز اجتماع الفتحين الطويلتين (أي الألفين) حيث راح الرجل يمد الفتحة الطويلة

كثيراً، فما كان من أبي إسحاق إلا أن قال له: "لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة"^(١٠١) وعليه فعند إسقاط الواو لام الكلمة من "يعفون" تتصل الضمة الطويلة التي هي جماعة الغائبين بعين الفعل وبذلك يصبح "يعفون" بوزن "يفعون". ويحصل الشيء نفسه مع نون النسوة في Ya⁶fuwna مع فرق طفيف، وهو أنه بالمخالفة بين عنصري المزدوج الهابط المرفوض عربياً وهو "UW" تحذف الواو، لام الفعل، ويعوض عنه هنا بمد الحركة السابقة وبذلك يتحول الفعل من "Ya⁶fuwna" بوزن "يَفْعُلُن" إلى "Ya⁶fūna" بوزن "يعفون" فلا فرق ولا تمييز إذاً البتة بين الحالتين. والغريب حقاً أن القدماء قد نصوا على أن الواو الساكنة لا تثبت وقبلها ضمة، وعبارة سيبويه في ذلك صريحة وواضحة "ولا تثبت واو ساكنة وقبلها ضمة"^(١٠٢) "ومع ذلك يقولون بأن ما يأخذ صورة الواو في "يعفون" Ya⁶fna هو اللام!!".

تاسعاً: "رئيسية"

خطأ الأستاذ محمد العدناني النسبة إلى "رئيس"^(١٠٣) بالياء المشددة أي "رئيسية" دون أن يبين لنا وجه الخطأ في مثل هذا الاستعمال، قانعاً من الحجج بأدناها ألا وهي استعمال بعض اللغويين والأدباء لـ"الرئيسة" بدل "الرئيسية". ونقول إن هؤلاء الذين استند إليهم الأستاذ الكريم في حكمه بتخطئة هذا الاستعمال على أساس استعمالهم ليسوا ممن يحتج بهم، لو أن هذا الاستعمال ورد عن من يحتج بكلامه لما طلبنا تفسيراً ولا تعليلاً، لأننا إنما نحكي العرب في طرائق نطقهم. إن هؤلاء العلماء الأجلاء ممن يستأنس باستعمالهم فقط، وإذا كان الأستاذ قد حكم

١٠١- الخصائص ١/٨٩.

١٠٢- الكتاب ٤/١٩٥.

١٠٣- معجم الأخطاء الشائعة ص ٩٨.

بتخطئة هذا الاستعمال بناء على أن هؤلاء الأئمة تتكبروا استعمال "الرئيسية" فإنه يحق لنا على هذا الأساس أن نحكم بأنه صواب إذا ما وجدنا أحد الأئمة قد استعمله، وهذا ما كان وما سنبينه لاحقاً. وعليه فإذا ما قال الأستاذ العدناني إن "الرئيسية" خطأ، نقول: لا بل هي صواب لأن هناك من استعملها من الأئمة.

هذا، ولقد شغلت قضية النسبة إلى "رئيس" مجمع اللغة العربية بالقاهرة وانقسم الباحثون بشأنها إلى قسمين:

قسم أجاز هذا الاستعمال، وهم أولئك الذين نظروا إلى المسألة نظرة وصفية أمثال الأستاذ محمد شوقي أمين^(١٠٤) والأستاذ محمد خلف الله أحمد^(١٠٥). والقسم الآخر، أنكر - بناء على أسس معيارية صرفة - مثل هذا الاستعمال وفي مقدمتهم الأستاذ عباس حسن^(١٠٦).

وقبل أن نشرع في توضيح موقف المنكرين لهذا الأسلوب نريد أن نقدم بين يدي القضية تحديداً لمفهوم النسب والتأثير المعنوي الذي يحدثه إلحاق ياء النسب.

النسب في الحقيقة إضافة، فقولنا: "هاشمي"، كقولنا "ابن هاشم"، في كلتا الحالتين فإن الكلمة "هاشم" هي المركز أو النواة لهذا المركب الاسمي، وكل من ياء النسب، وابن، توابع لها، فقد أضفنا ابن إليه في الثانية، فالنسب في الحقيقة إضافة، ولقد، أكد الزجاجي هذه الحقيقة قديماً بقوله: ^(١٠٧) "ولعمري إن النسب إضافة، لأننا إذا قلنا: رجل بكريّ وتميميّ، فإنما نضيفه إليه، ولكنه ليس على طريق المضاف والمضاف إليه، وليس ههنا لفظ "خافض ولا مخفوض". وجاء في

١٠٤- كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٧٨.

١٠٥- السابق ص ٢٨.

١٠٦- السابق ص ٢٢.

١٠٧- الأشباه والنظائر ٥/١١٤.

حاشية الشيخ يس على التصريح قوله^(١٠٨): "قال ابن اياز: النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة، وهي إضافة معكوسة، كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه. ألا ترى أنك إذا قلت: "غلام زيد" فغلام هو المضاف إلى زيد. وإذا قلت: "تميمي" فتميم هو المنسوب إليه؟ والياء المشددة قائمة مقام "الرجل المنسوب". وإذا قد عرفنا أن النسب في الحقيقة إضافة علمنا سر تسمية سيويه لهذا الباب بـ"باب الإضافة"^(١٠٩). قال ابن عصفور مزكياً هذه التسمية: "وهو الصحيح، لأن الإضافة أعم من النسب، لأن النسب في العرف، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم بالأنساب. والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً"^(١١٠).

وأما بشأن الأثر المعنوي، فإن ياء النسب "من شأنها تصيير غير الصفة صفة، والمعرفة نكرة"^(١١١)، فالجامد يصبح معها في حكم المشتق بحيث يحمل الضمير ويرفع الظاهر، ولذا يجمع النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو: البصريين والكوفيين.

ولما كان إلحاق ياء النسب يصير غير الصفة صفة فقد أنكر جمهور النحاة بناء على أسس معيارية صرفة إلحاق ياء النسب بالصفات، لأن النسب والحالة هذه سيكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه مبدأ مرفوض عند البصريين. قال أبو جعفر النحاس^(١١٢): "إضافة الشيء إلى نفسه

١٠٨- حاشية الشيخ يس على التصريح ٣٢٧/٧.

١٠٩- الكتاب ٣٣٥/٣.

١١٠- شرح جمل الزجاجي ٣٠٩/٢.

١١١- مفتاح العلوم ص ١٢٠.

١١٢- إعراب القرآن/ النحاس ١٨٧/٣.

محال عند البصريين، لأن معنى الإضافة في اللغة ضم شيء إلى شيء، فمحال أن يضم الشيء إلى نفسه". ولكن الكوفيين أجازوا بناء على ما ورد في كلام العرب- إضافة الشيء إلى نفسه^(١١٣)، جاء في شرح الكافية^(١١٤): "وقال الفراء: إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغارب

والنجا هو الجلد". قال ابن بري^(١١٥): "ويقوى قول القراء قولهم: عرق النساء وحبل الوريد وثابت قطنه وسعيد كرز".

وفي الحقيقة إن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة لغوياً يؤكد ذلك كثرة ما ورد منه في اللغة كقوله تعالى: "ولدار الآخرة"^(١١٦) "وما كنت بجانب الغربي"^(١١٧) و"حق و"حق اليقين"^(١١٨) و"حب الصيد"^(١١٩) وكقول امرئ القيس "بكر المقناة". قال أبو سعيد الضرير^(١٢٠): "سألني أبو دلف عن قول امرئ القيس:

كبكر المقناة البياض بصفرة

قال: أخبرني عن البكر هي المقناة أم غيرها؟ قلت هي هي. قال: أضيف الشيء إلى صفته؟ قلت: نعم.

١١٣- المرجع السابق ٣٤٨/٤.

١١٤- شرح الكافية ٢٤٥/٢.

١١٥- لسان العرب ١٧٨/٢٠.

١١٦- سورة يوسف آية ١٠٩.

١١٧- سورة القصص آية ٤٤.

١١٨- سورة الواقعة آية ٩٥.

١١٩- سورة ق آية ٩.

١٢٠- الأشباه والنظائر ١٨٩/٦-١٩٠.

قال: فأين؟ قلت: "قد قال الله تعالى: "ولدار الآخرة" فأضاف الدار إلى الآخرة. وهي هي بعينها".

ومن هذا القبيل أيضاً: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ورخاء الدعة، وسكائك الهواء... ولقد كثر مثل هذا وشاع في كلامهم حتى أقر به كثير من اللغويين كالأزهري الذي قال: "والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى صفته" (١٢١)، وكالرضي الاسترأبادي الذي لم يجد بداً هو الآخر من التسليم بجواز ذلك قائلاً: "والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه"، ثم أردف يقول معرضاً بتأويلات البصريين وتكلفهم الزائد: "ولو قلنا أن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعفسات كثيرة" (١٢٢).

نخلص من هذا كله إلى أن اللغويين قد انقسموا بشأن إضافة الشيء إلى نفسه إلى قسمين: مؤيد ويمثله الكوفيون، ومن قال بقولهم، استناداً إلى ثبوت ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً (١٢٣). ومعارض ويمثله البصريون محتجين بأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، ولذلك اضطروا إلى التأويل بأن "حق اليقين" مثلاً يقدر بـ: حق الأمر اليقين و"الدار الآخرة" تقديره و"الدار الساعة الآخرة" و"حب الصيد" تقديره: حب الزرع الصيد (١٢٤)، وهكذا، وهذا تكلف نحن في غنى عنه. ثم إن الأصل هو عدم الحذف وعدم التقدير، فحمل الأمر على ظاهره وعلى أصله أولى. ولذا فإننا نؤثر وجهة نظر الكوفيين، ونقول معهم إن إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته جائزة، وإذا كان هذا جائز في الإضافة التقليدية، فإننا نرى كذلك جوازه في النسب، لأن

١٢١- نقلاً عن اللسان ٤٠٦/٩.

١٢٢- شرح الكافية ٢٤٦/٢.

١٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٢٨ مسألة ٦١.

١٢٤- المرجع السابق ٢٢٩/١ مسألة ٦١.

النسب والإضافة من باب واحد كما قدمناه، إذ النسب في حقيقة أمره إضافة "والعرب يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره" (١٢٥) فهذا احتجاج من جهة القياس والحمل على النظير.

ولكن الذين تمسكوا بوجهة النظر البصرية، واحتكموا إلى المعيارية من الباحثين المحدثين، رفضوا مبدأ إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً، في الإضافة التقليدية وفي الإضافة بمعنى النسب أيضاً، ومن هنا كانت تخطئة الأستاذ عباس حسن لإلحاق الياء المشددة بـ"رئيس" (١٢٦) خاصة والصفات عامة. وقد تأثر به بعض الباحثين الذين دفعهم الحماس إلى إطلاق الأحكام دون تروٍ أو تمحيص قائلين: ".. إضافة ياء النسب إلى الصفة ليست من الاستعمالات العربية" (١٢٧). لا شك في أن هذا تطاول وجرأة على اللغة بغير وجه حق، ألم يقرأ هذا الباحث وأمثاله قوله سبحانه: "أعجمي وعربي" (١٢٨)؟ لقد أقر النحاة الذين يقتدى بهم ويؤخذ بأقوالهم أن الياء في أعجمي للنسب، قال أبو حيان (١٢٩): "تقول العرب: رجل أعجم ورجل أعجمي. فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو: أحمرٍ ودوّارٍ مبالغة في أحمر ودوار. فالياء ياء نسب، وياء النسب تصير غير الصفة صفة، فإذا دخلت على الصفة عمقت معنى الوصفية وأكدت، ومن هنا كانت الغاية من إلحاق ياء النسب في أعجمي تأكيداً وتقوية لمعنى العجمة، قال القرطبي (١٣٠): ".. فكانت النسبة إلى الأعجم أكد، لأن الرجل العجمي الذي ليس

١٢٥- الأمالي الشجرية ٢/٢٢٢.

١٢٦- كتاب الألفاظ والأساليب ص ٢٥.

١٢٧- انظر مقال الدكتور عبدالفتاح الحموز صحيفة الدستور عدد الخميس ١٤/٢/٨٥م.

١٢٨- سورة فصلت آية ٤٤.

١٢٩- البحر المحيط ٧/٥٠٢.

١٣٠- الجامع لأحكام القرآن ٨/٣٦٨.

من العرب قد يكون فصيحاً بالعربية، والعربي قد يكون غير فصيح، فالنسبة إلى الأعجمي أكد في البيان".

وإذا كان البصريون ومناصروهم لا يسلّمون بأن الياء: "أعجمي" و"أحمري" و"دوّاري" للنسب بناء على رفضهم مبدأ إضافة الشيء إلى نفسه، نقول لهم كما قال أبو حيان قديماً^(١٣١): "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم"، إن الذي يحكمنا جميعاً هو الواقع اللغوي، الذي قد أثبت لحاق ياء النسب بالصفات في عدد كبير من الكلمات أحصى منها الأستاذ شوقي أمين أربعين كلمة^(١٣٢)، وسنذكر بالإضافة إليها نحواً من أربعين كلمة أخرى، وما ذكره الأستاذ شوقي أمين وما سنذكره لا يمثل استقراء كاملاً أو شبه كامل للنصوص، فهذا ما لا يقدر عليه أحد بطبيعة الحال فمن يستطيع أن يلم بكل ما جاء عن العرب؟ إن ما جمعته من مفردات كان نتيجة بحث في عدد محدود جداً من كتب التراث، وربما وقع بعضها لي مصادفة، وفيما يلي سرّد لهذه المفردات:

١. أحوريّ

قال الشاعر

تكف شبا الأنياب منها بمشفر خريع كسبت الأحوريّ المخضر (١٣٣)

٢. أورنان وأروناني، قال النابغة الجعدي:

فضل لنسوة النعمان منا على سفوان يوم أروناني

١٣١- البحر المحيط ١٥٩/٣.

١٣٢- كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٩-٢٠.

١٣٣- لسان العرب ٣٠٠/٥.

أراد: أروناي بتشديد ياء النسبة (١٣٤)

٣. أشقريّ (١٣٥)

٤. أصفريّ (١٣٦)

٥. أكثرىّ "سبب أكثرىّ" (١٣٧).

٦. أولى وأولية

"... الاختراع الأولى" (١٣٨). وقال الشاعر:

قد خط ذلك في السطو ر الأوليات القدائم (١٣٩)

٧. أحمر باحر وياحري (١٤٠).

٨. باطلّي

"فكيف إذا قرنت برجل باطلّي" (١٤١)

٩. حرامي. قال امرؤ القيس:

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري
إني امرؤ صرعي عليك حرام

١٣٤- المرجع السابق ٥٢/١٧.

١٣٥- المحتسب ١٢/٢.

١٣٦- شرح المفصل ١٣٩/٣.

١٣٧- أسباب حدوث الحروف ص ٨.

١٣٨- تذكرة النحاة ص ٢٢٧.

١٣٩- المرجع السابق ص ٦٢٦.

١٤٠- لسان العرب ١/١٠٩.

١٤١- الإمتاع والمؤانسة ١/٥٢.

أراد حرامي فخفف الياء لضرورة" (١٤٢)

١٠. حنيف وحنيفي: "الدين الحنيفي" (١٤٣)، "وأهل الملة الحنيفية" (١٤٤).

١١. دجوج ودجوجي. ليل دجوج ودجوجي (١٤٥) شديد الظلمة".

١٢-١٣. سابقي ولاحقني: "ثلاثة سابقة وواحد لاحق" (١٤٦)

١٤-١٥. سراطي يقال سراط وسراطي. قال المتنخل الهذلي:

كلون الملح ضربته هبير يثر العظم سقاط سراطي

أراد: سراطي فخفف ياء النسبة (١٤٧) لمكان القافية.

١٦. وسرطم وسرطمي (١٤٨).

١٧-١٨. شاهدي وغائبي " ... الصورة الغائبية والشاهدية" (١٤٩).

١٩. شجاجي. قال الشاعر:

يا طيبها ليلة حتى تخونها داع دعا في فروع الصبح شجاج

إنما إراد شجاجي. (١٥٠)

١٤٢- الأملالي الشجرية ٢٨/١.

١٤٣- كتاب الأفعال/ ابن القطاع ٥/١.

١٤٤- الكشاف ٣/٣٠٩.

١٤٥- لسان العرب ٣/٩٠.

١٤٦- مفتاح العلوم ص ٤٥٧.

١٤٧- لسان العرب ١٠/١٨٥.

١٤٨- المرجع السابق ١٥/١٧٨.

١٤٩- الإمتاع والمؤانسة ٣/١٤٣.

١٥٠- لسان العرب ٣/١٢٩.

٢٠. شرعبي (١٥١).

٢١. شهواني: قال العجاج:

فهن شهاوي وهو شهواني (١٥٢).

"والنفس الشهوانية" (١٥٣)

٢٢. شيطمي (١٥٤) قال أبو المنهال نفيلة الأشجعي: (١٥٥)

يعقلهن أبيض شيطمي وبئس معقل الذود الخيار

٢٣. صمعري (١٥٦) يقال صمعر وسمعري وهو الشديد من كل شيء.

٢٤. ضياطي. قال سلمة بن الخرشب:

قد رُوجت أحمر ضياطيا تحسبه إذا مشى خصيا (١٥٧)

٢٥. ضيغمي وضيغميات قال رؤبة:

بالعثرين ضيغمي هواس (١٥٨)

وقال أيضاً:

أسكت أجراس القروم الألواد الضيغميات العظام الألداد (١٥٩)

١٥١- المرجع السابق ١/٤٧٦.

١٥٢- المنصف ٣/٦٧.

١٥٣- الإمتاع والمؤانسة ١/١٤٧.

١٥٤- لسان العرب ٥/٧٥.

١٥٥- المرجع السابق ٥/٧٥.

١٥٦- المرجع السابق ٦/١٣٨.

١٥٧- مجالس ثعلب ١/٣٠٩.

١٥٨- مجموع أشعار العرب ص ٦٧.

٢٦. طاعنيّ. روى أبو زيد في نوادره:
خويلة إني هالك ودأ والطاعنيون لما خالفوا الغيرا (١٦٠)
٢٧. ظاهري: " .. كلام ظاهري" (١٦١)
٢٨. عصبلي (١٦٢)
٢٩. غريبي: من الآيات الفرقانية والأحاديث الغربية (١٦٣)
٣٠. قسامي: قال رؤية:
- طاوين مجهول الخروف الأجداب طي القسامي برود العصاب (١٦٤)
٣١. قراقري
كأن حداء قراقريا (١٦٥)
٣٢. كبيريّ. قال البوصيري:
حكى حسنات في صحائف مؤمن يسر كبيريّ بها وصغير (١٦٦)
٣٣. كلابيّ
غُضف طواها الأمس كلابيّ (١٦٧)

١٥٩- المرجع السابق ص ٤١.

١٦٠- النوادر ص ١٠٦.

١٦١- مفتاح العلوم ص ٣٢٧.

١٦٢- لسان العرب ٢/٩٩.

١٦٣- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص ٢٣.

١٦٤- مجموع أشعار العرب ص ٦.

١٦٥- الخصائص ٣/٢٠٥.

١٦٦- المدائح النبوية بين الصرصري والبوصيري ص ٨٥.

٣٤-٣٥. الماضوية والمضارعية. "بين الجملتين الماضوية والمضارعية" (١٦٨).

٣٦. المبتدئية. "بعد ذكر الجملة المبتدئية" (١٦٩)

٣٧. مشركي. قال الراجز:

ومشركي كافر بالفراق (١٧٠)

٣٨. معتبني قال رؤبة:

عنا وعن سهل المحيا مسفر معتبني في العديد الأكبر (١٧١)

٣٩. مهاجري: جاء في السيرة: "فكان يقال له: مهاجري أنصاري" (١٧٢)

٤٠. هبهبي (١٧٣)

١٦٧- الخصائص ٢٠٥/٣.

١٦٨- حاشية يس على التصريح ٥٤/١.

١٦٩- الأمالي الشجرية ٣٧٧/١.

١٧٠- لسان العرب ٣٣٥/١٢.

١٧١- مجموع أشعار العرب ص ٦٢.

١٧٢- السيرة النبوية ٤٦٠/١، ٤٦٤.

١٧٣- لسان العرب ٢٧٧/٢.

وبعد، فهذه أربعون كلمة من الصفات، لم نذكر معها كلمة "رئيسية" بعد، فإذا أضفنا هذا العدد إلى ما ذكره الأستاذ محمد شوقي أمين يصبح لدينا قدر صالح يمكن الاستئناس به في جواز النسب إلى الصفات عامة وإلى كلمة رئيس خاصة. ونقول في النهاية للأستاذ العدناني ولكل من أنكر إضافة الياء المشددة على كلمة "رئيس" إن واحداً من أبرز أئمة اللغة والأدب، بل صاحب دائرة معارف كاملة لم يجد غضاضة في النسب إلى كلمة "رئيس" ألا وهو القلقشندي صاحب صبح الأعشى؛ فقد جاء في هذا السفر الجليل قوله: "وأما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية"^(١٧٤) فما رأي الأستاذ العدناني؟ وما رأي المنكرين عامة؟ إذا كان هذا العالم الجليل قد أجاز النسب إليها فلا عبرة باعتراض لغوي هذا العصر ولا بإنكار "معطلة" هذا الزمان، ولا سيما إذا عرفنا أن القلقشندي ينحدر من أصل عربي صميم، من بني بن فزارة من قيس عيلان"^(١٧٥).

بقي أن نقول للأستاذ عباس حسن إن هناك من اللغويين من نص على جواز النسب إلى الصفة، وهاك الدليل على ذلك، قال ابن عصفور:^(١٧٦) "والنسب يكون إلى الأب وإلى الأم وإلى الحي وإلى القبيلة، وإلى مكانة وإلى صنعته وإلى ما

١٧٤- صبح الأعشى ٣٠/٤.

١٧٥- المرجع السابق ٢٠/١.

١٧٦- شرح جمل الزجاجي ٣٠٩/٢.

يلزمه وإلى ما يملكه وإلى من يكون على مذهبه وإلى صفته، وذلك قليل نحو: أحمرّي وأجمي ودوّاري". ولا شك في أن المعترضين سيتشبهون بقول ابن عصفور: "وذلك قليل" وقد حق له أن يحكم عليه بالقلّة إذا كان كل ما وقف عليه لا يزيد على أربع كلمات فقط. فماذا كان سيقول يا ترى لو وقف على قرابة ثمانين كلمة هي مجموع ما ذكره الأستاذ محمد شوقي أمين بالإضافة إلى ما ذكرناه نحن؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن .. القلة لا تعني عدم الفصاحة أو الشذوذ، قال الرضي: (١٧٧) "والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح". ولكننا لا نسلم بقول الرضي هذا على إطلاقه، ذلك أن النسب إلى الصفة، وإن ذكر ابن عصفور أنه قليل، إلا أنه قد ورد في القرآن الكريم "والقرآن الكريم إنما يجيء على ما كثر في اللسان وكان أفصح" (١٧٨)، ذلك أن القرآن يمثل العربية في أسمى وأرقى مستوياتها.

نخلص من هذا كله إلى القول إن النسب إلى رئيس على ضوء ما قدمناه صحيح سليم ولا غبار عليه، وتخطئة هذا الاستعمال بعد هذا الذي قد بيناه إنما هو مكابرة فحسب، وإنكار لواقع لغوي ماثل، وتضيق لواسع، وتحكم ومغالاة ليس لهما من مسوغ أو دافع. وإذ يشرف هذا البحث على الانتهاء فإننا نجعل مسك الختام له كلمة حق لابن درستويه أطلقها قديماً، أنعم بها من كلمة! وما أحرانا أن نتذكرها دائماً ألا وهي قوله: (١٧٩) "وليس كل ما ترك الفصحاء بخطأ، فقد يتركون الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر، أو لعله غير ذلك".

١٧٧- شرح الكافية ١٩٦/٣.

١٧٨- تذكرة النحاة ص ٩٦.

١٧٩- المزهر ٢٠٨/١.

المراجع

- ١- أزهير الفصحى في دقائق اللغة/ عباس أبو السعود. دار المعارف/ القاهرة ١٩٧٠.
- ٢- أساس البلاغة/ الزمخشري/ تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٩م.
- ٣- أسباب حدوث الحروف/ ابن سينا/ مراجعة طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات ١٩٨٥م.
- ٤- الأشباه والنظائر/ السيوطي/ تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ١٩٨٥م.
- ٥- الأصول في النحو/ أبو بكر بن السراج/ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ١٩٨٥م.
- ٦- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد/ ابن مالك/ تحقيق د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٧- إجاز القرآن/ الباقلائي/ تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٨- إعراب القرآن/ النحاس/ تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٩- الأمالي الشجرية/ ابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت، د.ت.
- ١٠- الأمالي النحوية/ ابن الحاجب/ تحقيق: هادي حسن حمودي، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

- ١١- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ القفطي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي/ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت، ١٩٨٦م.
- ١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف/ ابن الأنباري/ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد/ ط٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ١٣- البحر المحيط/ أبو حيان. مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض، د.ت.
- ١٤- بغية الوعاة/ السيوطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ القاهرة، ١٩٦٤م.
- ١٥- تذكرة النحاة/ أبو حيان/ تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م.
- ١٦- التعريف بعلم اللغة/ ديفيد كريستال/ ترجمة د. حلمي خليل، ط١، القاهرة ١٩٧٩م.
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٧-١٩٦٥م.
- ١٨- حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه/ القاهرة، د.ت.
- ١٩- خزانة الأدب/ البغدادي/ تحقيق عبدالسلام محمد هارون "المجموع مختلف الطبعات" ط١، وط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ومكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٧٩-١٩٨٦م.
- ٢٠- الخصائص/ ابن جني/ تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦م.

- ٢١- خير الكلام في التقصي على أغلاط العوام/ علي بن بالي القسطنطيني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٣م.
- ٢٢- دقاق العربية/ الأمير أمين ناصر الدين/ ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٣- دلائل الإعجاز/ عبدالقاهر الجرجاني/ علق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٨٤م.
- ٢٤- سر صناعة الإعراب/ أبو الفتح عثمان بن جني/ تحقيق د. حسن هنداوي/ ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ٢٥- السيرة النبوية/ ابن هشام/ تحقيق مصطفى السقا وزملائه/ ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ٢٦- شرح ديوان الحماسة/ الخطيب التبريزي/ ط١، دار القلم، بيروت، د.ت.
- ٢٧- شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور/ تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- ٢٨- شرح الشافية/ الرضي الاسترأبادي/ تحقيق محمد نور الحسن وزميلييه، ط٢، بيروت، ١٩٧٥م.
- ٢٩- شرح شذور الذهب/ ابن هشام/ ط١٠، الناشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ٣٠- شرح الكافية/ الرضي الاسترأبادي. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ١٩٧٨م.
- ٣١- شرح المفصل/ ابن يعيش - بيروت د.ت.

- ٣٢- الصاحبى/ أحمد بن فارس. تحقيق/ السيد أحمد صقر. عيسى البابى
الطبى وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٣٣- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا/ القلقشندى/ نسخة مصورة عن الطبعة
الأميرية/ القاهرة، د.ت.
- ٣٤- الصحاح/ الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار،
ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٣٥- صحيح البخارى/ الإمام البخارى. دار الجيل - بيروت، د.ت.
- ٣٦- صحيح مسلم/ الإمام مسلم. مطبعة عيسى البابى الطبى وشركاه، القاهرة،
د.ت.
- ٣٧- العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوى/ د. أحمد مختار
عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٣٨- الكتاب/ سيبويه/ تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٧٥م.
- ٣٩- كتاب الأفعال/ ابن القطاع، ط١، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣م.
- ٤٠- كتاب الألفاظ والأساليب/ إعداد وتعليق محمد شوقي أمين ومصطفى
حجازى، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٧م.
- ٤١- كتاب الإمتاع والمؤانسة/ أبو حيان التوحيدى، صححه وضبطه وشرح
غريبه أحمد أمين وأحمد الزين. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت، د.ت.
- ٤٢- الكشاف/ الزمخشري، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،
١٩٧٧م.

- ٤٣- لسان العرب/ ابن منظور، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة
١٩٧٣م.
- ٤٤- مجالس ثعلب/ ثعلب. تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، دار المعارف،
القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٤٥- مجموع أشعار العرب/ تصحيح وليم بن الورد البروسي. ط١. منشورات
دار الآفاق الجديدة- بيروت، ١٩٧٩م.
- ٤٦- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني،
تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه. القاهرة، ١٩٦٩م.
- ٤٧- المدائح النبوية من الصرصري إلى البوصيري/ د. مخيمر صالح، ط١،
دار مكتبة الهلال، بيروت - الدار العربية - عمان ١٩٨٦م.
- ٤٨- المزهري في علوم اللغة/ السيوطي/ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه،
ط٤، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ٤٩- معاني القرآن/ الفراء/ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار/
ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.
- ٥٠- معجم الأخطاء الشائعة/ محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، ١٩٨٣م.
- ٥١- معجم الأدباء/ ياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
بيروت، ١٩٨٠م.
- ٥٢- مغني اللبيب/ ابن هشام/ تحقيق د. مازن المبارك وزميليه، ط٢، دار
الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.
- ٥٣- مفتاح العلوم/ السكاكي. ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب
العلمية- بيروت ١٩٨٣م.

- ٥٤- المقتضب/ المبرد/ تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة/ عالم الكتب، بيروت د.ت.
- ٥٥- مقدمة ابن خلدون/ ابن خلدون. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٥٦- الممتع في التصريف/ ابن عصفور/ تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٨م.
- ٥٧- المنصف/ ابن جني، تحقق إبراهيم مصطفى وزميله، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ القاهرة، ١٩٥٤م.
- ٥٨- نتائج الفكر/ السبهي/ تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا/ ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٧٨م.
- ٥٩- نزهة الطرف في علم الصرف/ الميداني. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. ط١، بيروت ١٩٨١م.
- ٦٠- نهج البلاغة/ الشريف الرضي/ منشورات المكتبة الأهلية/ بيروت، د.ت.
- ٦١- النوادر في اللغة/ أبو زيد الأنصاري/ ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- ٦٢- همع الهوامع/ السيوطي/ تحقيق وشرح. د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
- ٦٣- وفيات الأعيان/ ابن خلكان/ تحقيق: د. إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت، ١٩٦٨م.